الإقناع والإكراه في حروب مكافحة التمرد

دكتور أندرو جيه بيرتل

صرح وزير الحربية إليهو روت عند انتهاء حرب الفلبين: "من الواضح أنه قد تم القضاء على العصيان المسلح عن طريق جعل الحرب محزنة وميئوسا منها من ناحية وكذلك جعل السلام محببا من ناحية أخرى".[1] إن تقييم روت ينطبق على معظم تجارب الجيش الأمريكي في خوض الحروب غير التقليدية. مع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الخلط بشأن الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإقناع والإكراه في حركات التمرد والصراعات الداخلية الأخرى. وبعد أن أكملت الجزء الثاني من دراسة مكونة من جزأين حول تجربة الجيش الأمريكي في خوض حروب مكافحة التمرد، أود أن أستكشف العلاقة التي بين القوة والسياسة من خلال ثلاثة صراعات خاضها الجيش الأمريكي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وهي: حرب التمرد (الحرب الأهلية الأمريكية، 1861-1865) وحرب الفلبين (1899-1902) وحرب فيتنام (1954-1975).

حرب التمرد

لقد تفهم الرئيس أبراهام لنكولن أهمية العوامل السياسية عندما شرع في هزيمة التمرد الجنوبي ضد الحكومة الأمريكية. وخلال المراحل الأولى من الصراع، قام بالتخطيط لمسار معتدل، وذلك بهدف تمهيد الطريق للمصالحة وكذلك لتهدئة الآراء في الولايات الحدودية. وقد تجنب مهاجمة "المؤسسة الفريدة" في الجنوب (العبودية) وعرض العفو وقام بتخفيف العقوبات وأطلق سراح السجناء المدنيين وحاول أن يستعيد الحياة المدنية الطبيعية في المناطق المحتلة بأسرع وقت ممكن. وقد تبنى أغلب قادته هذه السياسات، وعندما كان بعضهم لا يفعل ذلك، كان يقوم بتوبيخهم أو عزلهم.

لقد أخفق اعتدال لنكولن في إقناع الجنوبيين بإلقاء سلاحهم، ولكن مع ذلك ومع مرور الوقت، قبل الرئيس إجراءات أشد قسوة من أجل السيطرة على المدنيين المتمردين، وكذلك معاقبتهم عند الضرورة. فقد قام بتعليق حق المثول أمام المحكمة وفرض يمين الولاء، بينما قام قادته بترحيل السكان وفرض الغرامات ومصادرة الممتلكات.

لقد قام الجنرال ويليام تي شيرمان بتلخيص هذا النهج الأقل تسامحا. وحيث كان شيرمان يعتقد بأن الحكومة "لم تكن فقط تقاتل جيوشا عدوة ولكن أيضا شعبا عدوا"، قرر شيرمان أنه "يجب أن يذوق الشيوخ والشباب والأغنياء والفقراء مرارة الحرب القاسية"[2]. ولذلك، أعطى تعليمات بأنه "في المقاطعات والمناطق التي لا يواجه فيها الجيش اضطرابات لا يجوز أن يتم

دكتور أندرو جيه بيرتل هو مؤرخ رفيع المستوى لدى مركز التاريخ العسكري بالجيش الأمريكي. وهو مؤلف كتابان صدرا من المركز: عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1860-1941، و عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1942-1976.

الصورة: مسيرة شيرمان إلى البحر، 1868. (المصور أليكساندر هاي ريتشي؛ النحات فيليكس أوكتافيوس كار دارلي؛ مكتبة الكونغرس)

تدمير أية ممتلكات؛ ولكن في حال قامت العصابات أو من ينصبون الكمائن بالتحرش بجنودنا أو في حال أظهر السكان أي عداء، حينئذ يتعين على قادة الجيش القيام بإصدار أوامر بالتدمير وتنفيذها بلا هوادة تقريبا، وذلك وفقا لإجراءات الحروب"[3]. إن هذا التدمير، والذي لم يكن عشوائيا ولكن موجها ضد المتمردين، كان يهدف إلى إضعاف قدرة المتمردين على القتال وكذلك عزمهم على القيام بذلك.

إن الاستخدام المتزايد للإجراءات العقابية الجماعية لم يعن أن لنكولن تخلى عن اعتداله. ففي عام 1863، على سبيل المثال، كشف لنكولن عن إجراءا كريما من خلاله تستطيع الولايات المتمردة الانضمام إلى الاتحاد. وقام أيضا بالتوقيع على "الأوامر العامة 100" ، التعليمات الخاصة بإدارة جيوش الولايات المتحدة في الميدان، والتي ذكّرت الجنود بأن "الهدف النهائي لكافة الحروب الحديثة هو إنشاء دولة سلام جديدة" وأن "الرجال الذين يحملون السلاح ضد الآخرين في حرب عامة لا يزالون في هذا الصدد أشخاصا يلتزمون بالأخلاق القويمة ويتحملون مسئولية ذلك أمام أنفسهم وأمام الرب"[4]. وقد حثت الوثيقة الجنود على احترام الحقوق الشخصية وحقوق الملكية الخاصة بالمدنيين وكذلك عاداتهم الاجتماعية ومعتقداتهم الدينية. كما دعت الوثيقة إلى حظر التدمير الوحشي والنهب والأعمال الوحشية والتعذيب. غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يكون الإحسان بدون مبادلة بالمثل، وفي حال رفض المواطنون المصالحة فإن "الأوامر العامة 100" سمحت للقادة باتخاذ إجراءات قاسية. ومن بين العقوبات التي فرضتها الوثيقة على المدنيين الذين يساعدون العدو الغرامات والترحيل والاستبعاد والسجن والإعدام. وقد فوضت الأوامر أيضا القادة باستخدام إجراءات انتقامية محسوبة ومناسبة للرد على كل من اعتدى ولرفض مسامحة من يرفض احترام السلطة ولفرض عقوبات فورية على العصابات والجواسيس والعملاء.

مكتبة الكونغرس

معركة قوينغاو، جزر الفلبين، 1899.

الحكومة "لإعادة بناء" الجنوب على تنفير أغلبية السكان البيض في المنطقة. وحتى شيرمان، رائد الإكراه والعنف خلال التمرد، اعترف بعد ذلك بأنه "بغض النظر عن التغيير الذي نرغب تحقيقه في مشاعر وأفكار سكان الجنوب، فإننا لا نستطيع تحقيق ذلك التغيير بالقوة"[5]. إن الحراب تستطيع أن تجبر على الخضوع، ولكنها لا تستطيع أن تغير ثقافة. وبينما سئمت الحكومة والشعب من الخوض في وحل السياسات الجنوبية وقامت بسحب القوات الفيدرالية، كانت حكومات الولايات "التي تمت إعادة بنائها" قد سقطت الواحدة تلو الأخرى في مستنقع من المناورات السياسية والتهديد والإرهاب. وهكذا خرجت الأمة من حربها الأهلية متحدة ومتحررة من العبودية، ولكنها أصبحت تواجه أعباء ثقافة العنصرية المتأصلة والتي جعلت السكان الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي مواطنين من الدرجة الثانية على مدى مائة سنة أخرى.

وخلال بقية فترة التمرد، استمر لنكولن في سياسة المسك بالحوافز والإغراءات في يد والعقوبات في اليد الأخرى. ولكنه قلل من فرص تحقيق السلام بعد أن أصدر "إعلان التحرير". وبالرغم من أن الإعلان قد ساعد في تثبيت الدعم في الشمال وبالخارج، إلا أنه أدى إلى تنفير الجنوبيين من خلال إظهار أن الحكومة الأمريكية كانت تهدف إلى تدمير أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب. ومع وجود مجال محدود للتسوية بعد ذلك الوقت، أصبحت الحرب في الواقع ما أطلق عليه ويليام إتش سيوارد "حربا معتذر كبحها". وفي النهاية، حددت قوة السلاح، وليس الحوافز السياسية، نتيجة أخطر حرب داخلية في التاريخ الأمريكي. ولكن السياسة استمرت في لعب دور داعم هام، حيث أنه من خلال الالتزام بسياسات معتدلة بأكبر قدر ممكن، تمكنت الحكومة من إقناع الجنوبيين بقبول هزيمتهم والتصالح في عام 1865.

لم يكن الوضع كذلك عندما قام الكونغرس بعد انتهاء الحرب بمجهود غير مدروس كان يهدف إلى تغيير المجتمع الجنوبي بشكل جذري. فقد عملت محاولة

حرب الفلبين

بعد ثلاثين عاما من نهاية مشروع إعادة الإعمار، واجه الرئيس ويليام مكينلي تمردا عندما رفضت الجزر الفلبينية قبول السيادة الأمريكية في نهاية الحرب الأمريكية الأسبانية. وقد وعد مكينلي، والذي كان على دراية بشكوك الفلبينيين في النوايا الأمريكية، الشعب الفلبيني "بالاستيعاب الجيد"، حيث أصدر تعليمات إلى قائد الجزر، اللواء إلويل إس أوتيس، ببذل كل ما في وسعه من أجل "كسب ثقة واحترام وإعجاب السكان". وقد امتثل أوتيس لذلك، ولكن خلال الحرب الأهلية ثبت أن رغبة القادة الإقليمين في الاستقلال كانت رغبة لا موائمتها مع اصرار الحكومة

مكتبة الكونغرس

الجنرال ويليام تي شيرمان على صهوة الجواد في القلعة الفيدرالية رقم 7، أتلانتا، جورجيا، 1864.

الأمريكية أن تفرض سلطتها الإستعمارية هناك. ومن ثم كان العنف هو النتيجة المحتومة.

وخلال الصراع الذي نشب بعد ذلك، استخدمت الولايات المتحدة الوسائل السياسية بشكل مكثف. فقد تفاوضت مع القادة الفلبينيين وعرضت شروط عفو كريمة وأقامت حكومات مدنية في البداية على مستوى المدن ثم بعد ذلك أقامت حكومات على المستوى الإقليمي و"الوطني". وقد قامت ببناء المدارس وتزويدها بالموظفين وانخرطت في الأعمال العامة

وفي النهاية، حددت قوة السلاح، وليس الحوافز السياسية، نتيجة أخطر حرب داخلية في التاريخ الأمريكي.

وفرضت إجراءات أخرى تقدمية تهدف إلى تحسين المؤسسات الحكومية. وفي كافة أنحاء الأرخبيل، كان الضباط يصدرون تعليمات إلى القوات بالتزام السلوك الجيد واحترام الأعراف الثقافية وعدم الاستهانة بالأفراد في الشوارع. وقد لخص العميد جيه فرانكلين بيل السياسة الأمريكية عندما ذكر مرؤوسيه بأن -

> الحكم بالقوة وحدها لا يمكن أن يرضي الأمريكان، وأنه من المستحسن أن الحكومة يجب أن يتم تأسيسها بإرادة المحكومين. وهذا يمكن تحقيقه بشكل مرضي فقط من خلال الوصول إلى النوايا الطيبة للشعب والحفاظ عليها ... ولذلك فإن سياستنا تهدف إلى القضاء على الكراهية والسخط المزمن. وهذه السياسة قد أكسبتنا احترام ورضا الأغلبية العظمى من الفئة الأكثر وعيا ونفوذا في المجتمع. ونحن الآن لا نستطيع أن نخسر دعمهم من خلال تبني إجراءات تهدف إلى ردع الذين يرفضون المصالحة والخارجين عن النظام.[7]

وقد ساعد هذا الأسلوب في كسب قبول السيادة الأمريكية وتنفير التمرد إلى حد كبير لدرجة أن بعض المناطق أظهرت قدرا ضئيلا جدا من المقاومة. مع ذلك، لم يكن أسلوب الإقناع والإحسان قادرا على إنهاء الحرب وحده. وجزء من السبب وراء ذلك كان يتمثل في أن المبادرات التي تبناها الأمريكان، مثل إقامة المزيد من المؤسسات الديمقراطية أو الممارسات الصحية الحديثة، كان لها إما أثر محدود على رجل الشارع العادي أو أنها انتهكت الأعراف الثقافية. وكان هناك عامل آخر أكثر خطورة وهو استخدام المتمردين للإرهاب من أجل ردع الشعب، حيث اعترف اللواء صمويل إس سمنر بأنه "لا يوجد لدينا شيئا نقدمه على نسق السلام والرخاء يستطيع أن يكبح جماح الخوف من الاغتيال الذي يتم تنفيذه بلا رحمة ضد أي شخص يساعد الحكومة أو يقدم لها معلومات".[8]

وفي النهاية، كان يوجد متمردون متطرفون عازمون على الاستمرار في القتال حتى يتم إجبارهم على الاستسلام. وما لم يقم الجيش بإخضاع هذه

العناصر، فإن التهدئة قد تكون غير ملائمة في أفضل الأحوال ومستحيلة في أسوأ الأحوال. لذلك فإن تحركات الجيش الرامية إلى هزيمة العدو في المعركة، والتدابير الأمنية الرامية إلى ردع المتمردين وحرمانهم من مصادر الدعم والسيطرة على تصرفات السكان، كل هذه الأمور ثبتت أنها كانت ضرورية مثلما كان هو الحال خلال الحرب الأهلية. وعندما استمر المتمردون الفليبنيون في عنادهم، فعل الجيش الأمريكي ما فعله خلال حرب التمرد، حيث لجأ إلى اتخاذ إجراءات أكثر قسوة.

إن تصرفات الجنرال بيل عكست التغير في السياسة. وحيث أنه كان يتصرف بناء على الأسس التي قامت عليها وثيقة «الأوامر العامة 100» والتي جاء فيها أن «الحرب القصيرة والمؤلمة تخلق، بشكل عام، خسارة ومعاناة أقل من الحرب الطيبة التي تطول إلى أجل غير مسمى»، فقد قامت قوات بيل باقتياد السكان إلى معسكرات الاعتقال وفرض الغرامات وقامت بأعمال حرق بدون قيود وذلك بهدف جعل «السكان الذين يعيشون في حالة من القلق والخوف يدركون بأن العيش في ظل تلك الظروف سوف يصبح مستحيلا تحمله في القريب العاجل»[9]. وكانت النتائج غير مواتية في بعض الأحيان. فقد حدثت حالات تطرف، ولكن أسلوب بيل ثبت حسمه في ردع التمرد. علاوة على ذلك، مثلما تماما هو الحال في الحرب الأهلية، فبمجرد أن فقد العدو القدرة على تحمل الخسائر الناجمة عن الصراع، لعبت سياسات الإحسان الأمريكية دورا مهما من خلال مساعدة المتمردين على تقبل هزيمتهم.

ولذلك، كسب الجيش الحرب في الفلبين من خلال... تشجيع بعض المتمردين على الاستسلام بينما تم إجبار آخرين على الخضوع من خلال هزيمتهم.

ولذلك، كسب الجيش الحرب في الفلبين من خلال إتباع كل من أحكام إعلان «الأوامر العامة 100» وإتباع نموذج الجنرال شيرمان، حيث تم تشجيع بعض المتمردين على الاستسلام بينما تم إجبار آخرين على الخضوع من خلال هزيمتهم.

الفاصل العقائدي

لقد مر ما يقرب من نصف قرن بعد انتهاء حرب الفلبين قبل قيام الجيش الأمريكي بنشر مبدأ سياسي رسمي لخوض حرب مكافحة التمرد. إن إصدار الدليل الميداني (31 (FM-20، العمليات الموجهة ضد قوات العصابات، في شهر فبراير شباط 1951 قد شكل نقطة تحول مهمة، ولكنها نشأت بشكل منطقي عن إعلان "الأوامر العامة 100" الصادر في عام 1863. فمن ناحية، نبه الدليل قرائه بأن العصابات تعتمد على المدنيين من أجل بقائها؛ وبالتالي دعا المسئولين عن مكافحة التمرد إلى تطوير خطة عسكرية سياسية شاملة. وكما شرح الدليل، فإن الخطة يجب أن تتضمن "تحليلا تفصيليا للدولة والخصائص الوطنية والأعراف والمعتقدات والاهتمامات والآمال والطموحات الخاصة بشعب تلك الدولة". والسبب في ذلك هو أن "السياسات العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية، والتي يتم فهمها بشكل ذكي وتنفيذها بشكل حكيم ويتم دعمها بدعاية مناسبة، سوف تقلل من احتمال نشوء حركة مقاومة عامة". وعلى النقيض، فإن الخطة الشاملة التي يساء إعدادها ويتم تنفيذها بشكل سيء ربما تؤلب السكان ضد أية قوة محتلة".[10] وبالمثل، أشار الدليل بما يلي -

إن عزل قوات العصابات عن السكان المدنيين ربما يتأثر بشكل كبير بالمعاملة التي يلقاها المدنيون. وفي كافة المناطق، هناك أشخاص يريدون السلام والعيش بهدوء. والأشخاص الذين يتسمون بالود والتعاون من السكان تتم رعايتهم بعناية. وتنتشر أخبار المعاملة الطيبة بشكل سريع وهي تمثل عاملا مهما في صنع الثقة والعلاقات الطيبة بين السكان المدنيين وقواتنا العسكرية. هذا ويتم تشجيع السكان على الترابط معا من أجل مقاومة ابتزاز وتهديدات العصابات كما يتم حماية العناصر المتعاونة. ويتم أيضا فرض القانون والنظام وتنفيذهما بشكل صارم. كما ينبغي أن يتم التشجيع على السلام من خلال تشجيع السكان على استئناف حياتهم الطبيعية. وهناك خطر يكمن في البطالة والخمول. ويتعين أن يتم تطبيق القيود المفروضة على حركة المدنيين بحكمة وبحرص. ويجب التأكيد على ضمان الحرية الدينية وتوفير المتطلبات الأساسية الخاصة بالطعام والمسكن والملبس. ومن ثم يتم حظر أي عمل استبدادي من قبل قواتنا أو الحكومة المحلية.[11]

لذلك، كانت اعتبارات الإقناع والاعتبارات السياسية ذات دور هام في العقيدة الجديدة للجيش، ولكن كما في الماضي، كان للإكراه دورا هاما أيضا. وعليه فإن الدليل ينص على ما يلي -

في المناطق التي يرفض فيها السكان المدنيون أهدافنا وحيث يظهرون معارضة شديدة للتهدئة، ينبغي أن يتم استخدام إجراءات إدارية قاسية والقيام بعمل عسكري هجومي من أجل فرض السيطرة. ومن المفترض أن المعاملة الحاسمة والعادلة من البداية تؤدي إلى الحد من تمرد السكان. وهذه الإجراءات ينبغي أن يتم التنسيق لها بشكل وثيق مع العمل العسكري الهجومي من أجل عزل العصابات عن السكان المدنيين وحرمانها من الحصول على الدعم وتدميرها.

كما أكد الدليل الميداني على "الأوامر العامة 100" في السماح للقوات الحكومية باتخاذ إجراءات قوية ضد المتمردين ومن يدعمهم من المدنيين. ومن بين هذه الإجراءات فرض قيود على حركة الأشخاص والبضائع وأخذ رهائن وفرض عقوبات وتنفيذ أعمال انتقامية، علما أن الدليل قد نبه على أن قوات الأمن ينبغي أن تكون حريصة في استهداف الجناة فقط.[13] وقد قللت الأدلة التالية من لهجة العقاب بينما أكدت على أهمية البرامج الإيجابية من أجل كسب قلوب وعقول السكان المتململين. مع ذلك، فإن الإقناع والإكراه قد بقيا مترابطين بشكل وثيق في العقيدة الأمريكية حيث أنه، كما ورد عن هيئة الأركان المشتركة، "يعتمد التقدم الاقتصادي والسياسي على توافر الأمن الداخلي بقدر معقول، والأمن الداخلي لا يمكن أن يكون فعالا بشكل دائم بدون إجراء تكميلي غير عسكري"[14]. وخلال الستينيات، بذل الجيش جهودا هائلة من أجل ترسيخ هذه العقيدة المزدوجة من خلال البرامج التعليمية والتدريبية على كافة المستويات.

حرب فيتنام

لقد كان هذا الوضع سائدا عندما خاض الجيش الأمريكي حرب فيتنام. وكان الصراع الجديد يختلف من نواحي عديدة رئيسية عن حرب الفلبين وحرب التمرد. أولا، حركتا العصيان المسلح الأوليتان كانتا في الغالب حركات استقلال متحفظة حيث أراد من خلالها المتمردون الحفاظ على مجتمعاتهم بدلا من تغييرها. غير أن الحرب في فيتنام اشتملت على جوانب خاصة بالصراع الطبقي الثوري. وهذا الوضع، بالإضافة إلى الطبيعة التآمرية والمنظمة إلى حد كبير للحزب الشيوعي، جعل من المستحيل أن نجد حلولا مقبولة من خلال الإصلاح أو التسوية.

والفرق الثاني هو أن الصراع لم يكن مجرد صراع داخلي؛ ولكنه كان عبارة عن حرب دولية كانت فيه المعارضة الأهلية في جنوب فيتنام منظمة ومحكمة ومجهزة

ومعززة من قبل قوة أجنبية لم تكن لديها الرغبة في إصلاح المظالم الاجتماعية ولكنها كانت عازمة على غزو الجنوب واستيعابه في إقليمها. لقد كان "التمرد" بشكل كبير من تدبير الشمال، ومع مرور الوقت خاض هذا التمرد عدد كبير من الجنود النظاميين في شمال فيتنام. وبالتالي، فإن حتى النجاح الكامل في إصلاح القضايا الداخلية الخاصة بالاضطرابات لم يضمن تحقيق السلام أو الحفاظ على جنوب فيتنام.

وهناك فرق أخير جوهري بين حرب فيتنام والصراعين السابقين وهو أن حرب فيتنام لم تتم على راضي أمريكية ولكن في دولة أجنبية ذات سيادة كانت تتسم بالضعف والفساد وحكومة متمردة في الغالب استطاعت الولايات المتحدة أحيانا التأثير عليها ولكنها لم تنجح في السيطرة عليها مطلقا. وهناك شيء من الصعب تحقيقه في ظل أفضل الظروف - صياغة وتنفيذ جهد سياسي عسكري متكامل - وهذا الشيء أصبح عبارة عن مهمة شبه مستحيلة.

ومنذ بداية تدخل أمريكا في فيتنام، بشر الجنود الأمريكيون بالعمل السياسي بوصفه العنصر الرئيسي في جهود محاربة التمرد. فعلى سبيل المثال، في عام 1954، أوصى رئيس هيئة الأركان بالجيش ماثيو بي ريدجواي بوضع شرط مسبق لتقديم المساعدة العسكرية لفيتنام وهو وجود "حكومة مدنية قوية ومستقرة تسيطر على الأمور"، وذلك لأنه "من غير المجدي أن نتوقع من مهمة تدريب عسكرية أمريكية أن تحقق نجاحا ما، ما لم تكن الدولة المعنية قادرة على أن تقوم بشكل فعال بتنفيذ المهام الحكومية"[15]. وفي العام التالي، حذر مندوب عسكري أمريكي رفيع المستوى في جنوب فيتنام، وهو الفريق صمويل تي ويليامز، قادة فيتنام من أن "العمليات العسكرية بمفردها ليست كافية لتحقيق النجاح"، وأن الأعمال العسكرية يجب أن يتم تنفيذها "بشكل منسجم مع السياسات الاقتصادية والنفسية والسياسية"[16]. وقد كان كبار القادة الأمريكيين في فيتنام يؤكدون جميعهم على نصيحة ويليامز. وقد ضغط الجنود الأمريكان، بالتعاون مع المسئولين الدبلوماسيين الأمريكيين، على الفيتناميين من أجل تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية تهدف إلى تعزيز وضع الحكومة مع السكان وتقويض الدعم المقدم إلى المتمردين. ولكن هذه المبادئ ثبت أنها يسهل فهمها ولكن يصعب تنفيذها، وذلك بالنظر إلى تعقيدات البيروقراطية الأمريكية والسياسات الفيتنامية والقوة العسكرية والسياسية للعدو. وفي نفس الوقت، اتخذت الولايات المتحدة الإجراءات الأحادية التي استطاعتها، حيث صبت ملايين الدولارات في مجموعة مختلفة من برامج المساعدات والبرامج التنموية وقامت بتنفيذ أعمال مدنية عديدة تتراوح من توفير الرعاية الطبية المجانية إلى بناء المدارس وحفر الآبار.

في فيتنام، اكتشف الأمريكان مرة أخرى... أن الإجراءات السياسية والعسكرية كانتا على نفس القدر من الأهمية وأنه يجب التنسيق بينهما بشكل حريص من أجل تحقيق نتائج إيجابية.

ومثلما هو الحال في الحروب السابقة، فإن هذه الأعمال كانت لها آثار إيجابية، ولكنها لم تصل إلى حد تحقيق الانتصار في الحرب. فالفهم السيء والتنفيذ غير السليم والتشاحن البيروقراطي ونقص الموارد، بالإضافة إلى عوائق سياسية أخرى مختلفة، كل ذلك ساهم في تحقيق نتيجة مخيبة للآمال. كما أنه كان من المهم أن ندرك أن

الولايات المتحدة قد وضعت توقعات غير واقعية بخصوص ما يمكن أن يحققه العمل السياسي وذلك بالنظر إلى الظروف الموجودة في فيتنام. وحسبما جاء في أحد تقارير الجيش في عام 1966:

> يجب أن تكون البرامج الاقتصادية الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بتقدم الجهود الأمنية. إن محاولات كسب تحالف السكان أو حثهم على حمل السلاح ضد جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية عن طريق إغرائهم بتوزيع البضائع أو الخدمات بدون تأكيد معقول على استمرار الأمن الفعلي هي عبارة عن محاولات حتمية الفشل. وكان هناك مفهوم أمريكي في مجال المساعدات تبني الأعمال الخيرية الاجتماعية والاقتصادية والتي كان من المتوقع، في حد ذاتها وسابقا لضمان الوضع الأمني، أن تحث الفلاحين على الالتزام ضد جبهة التحرير الوطنية. وقد كان الفشل الذريع هو مصير البرامج التي تم تنفيذها تحت مظلة هذا المفهوم، حيث أكياس قمح البرغل لم يعرف أبدا عنها أنها تقتل متمردا.[17]

في فيتنام، اكتشف الأمريكان مرة أخرى ما تعلمه أجدادهم في حرب التمرد وحرب الفلبين، وما تنبأت به العقيدة التي تبناها الجيش، وهو أن الإجراءات السياسية والعسكرية كانتا على نفس القدر من الأهمية وأنه يجب التنسيق بينهما بشكل حريص من أجل تحقيق نتائج إيجابية. علاوة على ذلك، وريثما تستطيع قوات الأمن حماية السكان من تهديد وسيطرة المتمردين، يجب ألا نتوقع أن نحقق حتى ولو قدر قليل من الفعالية من البرامج السياسية التي تهدف إلى إبعاد السكان عن التمرد. وفي حال أصبح للحكومة اليد العليا من الناحية العسكرية، فإن الأعمال الخيرية تستطيع بالفعل أن تقنع العصابات بالاستسلام وتقنع المدنيين بالانحياز بشكل علني إلى المنتصرين في ساحة الحرب. وكما هو الحال في جنوب الولايات المتحدة والفلبين، فإنه لذلك قد تصبح التطبيقات الصحيحة للقوة العسكرية وإجراءات التقييد حيوية من أجل تحقيق النجاح. وحيث أن العدو بحلول عام 1966 كان لديه ما يقرب من ربع مليون من الجنود والعصابات والكوادر في وحول جنوب فيتنام، فإن القوات المتحالفة واجهت مهمة صعبة تتمثل في الإبقاء على العدو في موقف الدفاع بينما تقوم في نفس الوقت بتوفير الأمن الضروري لإقناع السكان إما بدعم الحكومة أو بالتوقف عن مساعدة العدو.

إن الانتصارات العسكرية على قوات العدو في عام 1968 منحت أخيرا الحلفاء الفرصة التي كانوا يحتاجونها للمضي قدما على

"لقد أنجزنا مشروعنا، والآن يجب علينا أن نتحد من أجل أن نحافظ عليه ونحميه» هذا نص لافتة تم تشييدها بواسطة القرويين بعد أن قامت الحكومة بتطهير قريتهم من المتمردين الشيوعيين (في فيتنام 1970).

الصورة VA001161، 1970. مجموعة صور دوغلاس بايك، أرشيف فيتنام، جامعة تكساس للتكنولوجيا

طريق التهدئة. وبدعم من جهد نشط من جانب حكومة جنوب فيتنام ونظام محسن للتنسيق السياسي العسكري من خلال مكتب العمليات المدنية والتنمية الثورية الذي تم إنشاؤه مؤخرا وكذلك بفضل نمو كبير عسكري وشبه عسكري تم تمويله من خلال استيراد كميات كبيرة من مواد الحرب الإضافية، استطاع الحلفاء تحقيق مكاسب كبرى في بسط نفوذهم على المناطق الريفية في البلاد. وقد لعبت برامج الإقناع والتنمية والتعبئة السياسية دورا، ولكن حسبما توصل إليه فريق دراسة تابع لمجلس الأمن القومي في 1970 فإن "الدعم العام يميل إلى الإتباع بدلا من القيادة. فمعظم السكان الريفيين لا يملكون التزاما قويا تجاه أي طرف، وهم يتقبلون حكم أي طرف يبدو أنه صاحب الانتصار".[18] (تم إضافة التأكيد).

وبينما كان التقدم السياسي مرغوبا وضروريا على حد سواء من أجل التأكيد على مكاسب الحكومة، إلا أن فريق الدراسة أقر بأن التحسن قد جاء فقط بعد "أن تمكن الحلفاء من كسب اليد العليا بشكل واضح في حرب القوة الرئيسية، حيث تم تدمير أو تفرقة أو دحر وحدات القوة الرئيسية للعدو".[19] ولم يكن ذلك بمثابة مفاجأة لمكتب العمليات المدنية والتنمية الثورية، والذي سخر أغلبية موظفيه وأنشطته وأمواله لجهود الأمن والاستخبارات من أجل حماية السكان والسيطرة عليهم بدلا من تسخير ذلك لبرامج تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت كذلك إجراءات إعادة توطين السكان وإجراءات الشرطة التي كانت تهدف إلى تقييد حركة السكان والبضائع في إضعاف جبهة التحرير الوطنية.

وكان من المفترض أن تكون حكومة جنوب فيتنام أكثر قوة لو كانت تمكنت من كسب دعم سكانها أكثر من خلال الإقناع بدلا من الإكراه، ولكن الظروف السياسية والاجتماعية والأمنية في البلاد جعلت ذلك الإنجاز شائكا. مع ذلك، فقد تحقق قدر كافي من التقدم حيث أن الجنوب كان سينجو من حركات التمرد لولا عزيمة شمال فيتنام القوية على قهر الجنوب. وبناء على موقف الشمال، فإن جنوب فيتنام كان دائما ما سيعيش أو يموت تحت تهديد السيف. وحتى إذا كان جنوب فيتنام نجح بشكل كامل في كسب دعم سكانه، لم يكن ليتمكن من الاستمرار في فرض نفوذه بدون قوة عسكرية كافية أو دعم عسكري مباشر من الولايات المتحدة. وبدون ذلك، فقد سقط الجنوب بسهولة على يد شمال فيتنام في عام 1975.

هناك ميل لدى العديد من الأمريكيين... للاعتقاد بأن الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية هما عبارة عن حلول أكيدة للصراعات الداخلية.

العصا والجزرة

إن هذا الاستعراض المختصر لتجربة أمريكا في خوض غمار الصراعات الداخلية قد أثبت أن الحكومة الأمريكية وجيشها كانت دائما ما تستخدم مزيجا من التدابير الإيجابية والسلبية من أجل ردع حركات التمرد. ومما يسبب الكثير من الإحباط لأصحاب النظريات وأصحاب المهن على حد سواء، أن التاريخ قد أثبت أنه لا توجد صيغة بسيطة لمزج هذين العنصرين اللذين هما على قدر كبير من الأهمية ويتسمان بالتقلب أيضا. بل إن حروب مكافحة التمرد أثبتت أنها تتسم بقدر أكبر من الخيمياء بدلا من العلوم، حيث أن كل موقف يتطلب مقدارا مختلفا من المكونات وذلك على حسب الطبيعة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية للصراع.

وبغض النظر عن هذه الحقيقة، فإن معظم الأفراد الذين يكتبون عن حروب مكافحة التمرد يؤكدون

على الدرجة غير المعتادة التي تتخلل بها الاعتبارات السياسية لما يعتبر في الصراعات التقليدية أنه مجرد قرارات عسكرية أو فنية أو إدارية بحتة. وهذا الأمر مفهوم، ولكنه من الممكن أن يصبح معطلا لأمور أخرى عندما تتم المبالغة فيه. وفي أغلب الأحيان، يعمد الناس إلى تبسيط الطبيعة المعقدة لمكافحة التمرد لتصبح مجرد شعارات تعلن أن الاعتبارات السياسية هي ذات الأولوية وأن بناء الأمة يمثل إستراتجية يمكن تطبيقها لكسب الحرب وأن الطريق الوحيد للنصر هو كسب "قلوب وعقول" الشعب. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من التعبيرات، فإن هذه الاعتبارات تؤدي إلى الترويج لحقيقة معينة على حساب حقيقة أخرى.

وهناك أسباب عديدة تفسر لماذا تتسم تلك الشعارات بالغموض في أغلب الأحيان أكثر مما توضح. بشكل مبدئي، فإن عبارات الشعارات البسيطة لا تنقل حقيقة أن بعض الاختلافات السياسية لا يمكن تسويتها، وهذا بالطبع ربما يفسر لجوء أطراف أي نزاع إلى حمل السلاح في بداية الأمر. وتلك العبارات لا تساعد صناع السياسات في الوقوف على مشكلة الاعتبارات السياسية التي تكون عبئا في أي صراع داخلي. وكما أن المخاوف السياسية والعسكرية قد تتصادم أحيانا، فإنه يتعين تحديد الخيارات بين الضروريات السياسية المتعارضة مع بعضها.

والشعارات التي من قبيل "كسب القلوب والعقول" ربما تؤدي أيضا إلى سوء فهم مقتضاه أن عمليات مكافحة التمرد عبارة عن مسابقات شعبية. وأحيانا ما يكون من الضروري القيام ببعض الأعمال التي لا تحظى بالتأييد الشعبي، مثل قيام الجيش بترحيل المدنيين خلال حرب الفلبين. وبنفس الطريقة، فإن الإجراءات الجديرة بالاهتمام مثل تحرير الطبقة التي كانت تتعرض للاضطهاد في السابق ربما تشعل لهيب المقاومة فيما بين النخبة التقليدية في البلاد، بينما من الممكن أن يؤدي العمل على تعزيز الإصلاحات الديمقراطية، مثلما فعلت الولايات المتحدة في فيتنام، إلى نتائج سلبية تتمثل في ارتفاع مستوى عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن العبارات المبتذلة التي يكون الهدف منها إلقاء الضوء على أهمية السياسات يمكن أن تبني توقعات غير واقعية لدى الشعب الأمريكي والتي لا تعمل على تحقيق شيء سوى إضعاف قدرة الحكومة على حل قضايا التمرد بشكل ناجح. فهناك ميل لدى العديد من الأمريكيين، على سبيل المثال، للاعتقاد بأن الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية هما عبارة عن حلول أكيدة للصراعات الداخلية. وقد كان هذا الاعتقاد، وهو انعكاس لثقافتنا، سائدا بشكل دائم، ولكنه اكتسب أهمية خاصة في الستينيات عندما ادعى منظر بناء الأمم ومكافحة التمرد وولت دبليو روستو أن التعطش لحياة أكثر رخاء قد خلق "ثورة من التوقعات المتزايدة" والتي كانت تدفع الشعوب إلى التمرد في المناطق المحرومة من الرخاء في العالم.[20] وقد تبنى السفير إلسويرث بنكر هذه الفلسفة عندما قال لرئيس وزراء جنوب فيتنام نغوين كاو كي أن «الشعوب تلهث وراء الشيوعية لأنهم فقراء. وإذا أعطيت الشعوب كل شيء يرغبونه - أجهزة التلفاز والسيارات، الخ - فلا أحد منهم سوف يتبع الشيوعية».[21] لقد كانت هذه البلاغة تتسم

... أن النجاح في الحروب الداخلية "يبدو غالبا أنه قد تحقق بشكل فعال بفضل جهد عسكري شرطي شامل وليس بفضل الدفع بالحرية بشكل متعجل من الأعلى إلى الأسفل إلى المناطق الريفية...

بالسذاجة. فعلم الاقتصاد والنظرية المادية لم يكونا حتميين كما كان يعتقد الكثيرون، وحتى روستو أقر في النهاية بأنه «فيما يتعلق بالرابط بين التنمية الاقتصادية ونشوء دول ديمقراطية مستقرة سياسيا، فإننا كنا، بأثر رجعي، مبالغين إلى حد ما في آمالنا».[22]

إن التوقعات غير الواقعية بخصوص قوة التغيرات المادية كانت لها ما يناظرها على الصعيد السياسي. فقد حذر دانييل بورستين في عام 1953 من أنه «إذا اعتمدنا على 'فلسفة الديمقراطية الأمريكية' كسلاح في الصراع العالمي، فإننا نعتمد على سلاح قد يثبت فشله». وهذا لأن المؤسسات الديمقراطية «تنشأ دائما بشكل مفتوح في مناخ معين ولا يمكن تعميمها على كافة الظروف الأخرى»[23]. لقد أثبتت الخبرة صحة ملاحظة بورستين حيث أن المسئولين عن بناء الأمم في الولايات المتحدة قد شهدوا مرات عديدة نسخا من مؤسسات أمريكية زرعت في الخارج تذبل بسبب المناخ غير المناسب الذي تعيش فيه بالدول الأجنبية. وفي كثير من الأحيان تجاهل كافة منظري مكافحة التمرد وبناء الأمم هذه الحقيقة ووقعوا في الفخ غير الحساس ثقافيا المتمثل في محاولة القيام بتغيير جذري في المجتمعات الأجنبية - وهي مهمة صعبة للغاية حتى في أفضل الظروف، هذا إن لم تكن مستحيلة. كما أن هذا الأمر قد يؤدي أيضا إلى تنفير الدولة التي نحاول أن نساعدها، وذلك كما حدث في فيتنام في أغلب الأوقات. فكان ينبغي على القادة الأمريكيين تبني موقف جورج كينان، حيث لاحظ في عام 1954 أنه «حتى الأعمال الخيرية، عندما تكون موجهة لشعب أجنبي، تمثل شكلا من أشكال التدخل في شئونهم الداخلية، وغالبا ما تكون ردود الفعل منقسمة بشأنها، وذلك في أفضل الظروف».[24]

في كافة الحروب الثلاثة التي تمت مناقشتها في هذه المقالة، قللت الحكومة الأمريكية من قدر التحديات التي طرحتها حركات التمرد وبالغت في أثر السياسيات المعتدلة والإجراءات الإقناعية في قمع تلك الحركات. وقد أدى التفاؤل الأولي في النهاية إلى خيبة أمل الشعب الأمريكي وإلى حسابات أكثر اعتدالا بالنسبة للجنود ورجال السياسة في الدولة. وهذه التجارب والتجارب الأخرى هي التي دفعت الكاتب في مجال مكافحة التمرد والمحارب القديم في فيتنام المقدم بويد تي باشور إلى التوصل إلى ملاحظة متشائمة في عام 1968 مفادها أن النجاح في الحروب الداخلية «يبدو غالبا أنه قد تحقق بشكل فعال بفضل جهد عسكري شرطي شامل وليس بفضل الدفع بالحربة بشكل متعجل وغير منظم إلى المناطق الريفية في البلاد... إن شعب أي دولة تتعرض لهجوم يجب عليه أن يقبل الانضباط وأن يتنازل أو يتخلى عن العديد من الحقوق والمزايا التي ربما لا نستطيع أن نستغني عنها في دولتنا الديمقراطية. وهذه الحقيقة التي قد لا تبدو مستساغة، يجب أن يتم تفهمها بشكل كامل. إن عقيدة مكافحة التمرد الذي لا يعترف بأولوية القوات العسكرية في توفير الأمن هي عقيدة مصيرها الفشل لا محالة».[25]

وبالطبع، فإن الحقيقة هي أن السياسة والقوة مترابطين ببعضهما بشكل حتمي في علاقة ديناميكية وتكافلية، وكلاهما ضروريان من أجل تحقيق الانتصار. والتحدي الأكبر يتمثل في البحث عن التوليفة المناسبة لوضع معين، وهي صيغة ربما تكون مختلفة عن تلك الصيغة التي تم استخدامها في أي وقت آخر أو مكان آخر، حتى خلال نفس الصراع. فالشعارات التي من قبيل «السياسة لها الأولوية» تكون مفيدة عندما تذكرنا بأن الوسائل العسكرية، في مكافحة التمرد وكذلك في كافة أشكال الحرب الأخرى، يجب أن تخضع للغايات السياسية وأن فن السياسية والإقناع يلعب دورا حيويا في خوض وتسوية الصراعات الداخلية. وهي تكون أقل فائدة عندما تقودنا إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الاعتبارات السياسية يجب أن تهيمن على الاعتبارات العسكرية والأمنية في كل مرحلة

أو أن الإكراه يتناقض حتما مع النجاح أو أننا يجب أن نحدث تغييرا جوهريا في المجتمع المتصارع ليتحول إلى مجتمع صورة طبق الأصل من مجتمعنا.

ومنذ قرن تقريبا، وأثناء كتابته حول تجاربه في الفلبين وكوبا، ذكر المقدم روبرت إل بولارد زملائه من الضباط بأن التهدئة «ليست مجرد قوة؛ بل هي خليط حكيم من القوة والإقناع، من الصرامة والاعتدال ... وأن هذا التعقيد هو ما يجعل عملية التهدئة عملية صعبة».[26] وأضاف أن سياسات الأعمال الخيرية التي تهدف إلى كسب «رضا المحكومين» كانت ضرورية. فالقمع وحده لا يتفق مع الشخصية الأمريكية. مع ذلك، فإن التدابير الجبرية والقوية هي على نفس القدر من الضرورة والأهمية، حيث أنه «بدونها لا يمكن تحقيق تهدئة». وبالرغم من أننا نرغب فيما هو خلاف ذلك، إلا أن الواقع، حسبما أشار بولارد، كان هو أنه «عندما يحدث اختلاف حقيقي بين السكان، كان الإقناع ينجح فقط عندما يكون مدعوما بالقوة الكافية لتنفيذه».[27] إن تذكير بولارد لا يجعل لغز مكافحة التمرد أمرا سهل الحل، ولكننا نتعرض للخطر إذا ما تجاهلناه.

الحواشي السفلية

1. دبليو كاميرون فوريس، الجزر الفلبينية، جزءان. (نيويورك: هاوتون ميفلين، 1928)، 1: 107 .

2. أندرو جيه بيرتل، عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1860-1941 (واشنطن، دي سي: مركز الجيش الأمريكي للتاريخ العسكري، 1998)، 36-37 .

3. نفس الموضع، 39 .

4. ريتشارد إس هارتيغان، مدونة ليبر وقانون الحرب (شيكاغو: سابقة، 1983)، 48 (الاقتباس الثاني)، 50 (الاقتباس الأول).

5. بيرتل، 57.

6. وزارة الحرب الأمريكية، المراسلات المتعلقة بالحرب مع أسبانيا، جزءان. (واشنطن، دي سي: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية، 1902)، 2:859 (الاقتباس الأول)؛ بيرتل، 119 (الاقتباس الثاني)).

7. جون إم غيتس، الكتب المدرسية وكراغز (ويستبورت، سي تي: مطبعة غرين وود، 1973)، 215.

8. بيرتل، 124-125.

9. نفس الموضع، 134.

10. الجيش الأمريكي، الدليل الميداني 31-20، العمليات الموجهة ضد قوات العصابات (واشنطن، دي سي: مكتب الطباعة الحكومي، فبراير شباط 1951)، 61، 63 (الاقتباسان الأوليان)، 64 (الاقتباس الأخير).

11. نفس الموضع، 71.

12. نفس الموضع، 72.

13. نفس الموضع، 20، 61، 84-85، 99 .

14. أندرو جيه بيرتل، عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1942-1976 (واشنطن، دي سي: مركز التاريخ العسكري، 2006)، 237.

15. رونالد إتش سبيكتر، المشورة والدعم: السنوات الأولى، 1941-1960، جيش الولايات المتحدة في فيتنام (واشنطن، دي سي: مركز التاريخ العسكري، 1983)، 224 .

16. وزارة الخارجية الأمريكية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1955-1957، فيتنام (واشنطن، دي سي: مكتب الطباعة الحكومي، 1985)، 608.

17. تقرير، مكتب نائب رئيس هيئة الأركان المعني بالعمليات العسكرية، مارس آذار 1966، "برنامج التهدئة والتنمية طويلة الأجل لجنوب فيتنام"، 4-14، مكتبة البنتاغون، أرلينغتون، فيرجينيا.

18. تقرير، فريق الدراسات الخاصة لفيتنام، 13 مايو أيار 1970، «الوضع في الريف»، 27، الملفات التاريخية، مركز التاريخ العسكري.

19. نفس الموضع، 10، 28-30؛ تقرير، فريق الدراسات الخاصة لفيتنام، 10 يناير كانون الثاني 1970، الوضع في الريف، 2 (الاقتباس)، 3، 7، 89-96، الملفات التاريخية، مركز التاريخ العسكري.

20. بيرتل، عقيدة مكافحة التمرد، 1942-1976، 164.

21. طبعات جون ديباو و جورج لوز، كسب السلام: الملابسات الإستراتيجية للعمل العسكري المدني (كارليسل باراكس، بنسلفانيا: معهد الدراسات الإستراتيجية، 1990)، 143.

22. وولت دبليو روستو، إيزينهاور وكينيدي والمساعدات الأجنبية: الأفكار والأعمال (أوستين: مطبعة جامعة تكساس، 1985)، 50.

23. بيرتل، عقيدة مكافحة التمرد، 1942-1976، 346.

24. نفس الموضع، 349.

25. بويد تي باشور، «السلطات المتوازية»، الجزء 2، المشاة 58 (يوليو تموز-أغسطس آب 1968): 11.

26. روبرت إل بولارد، «التهدئة العسكرية»، مجلة معهد الخدمة العسكرية بالولايات المتحدة 46 (يناير كانون الثاني - فبراير شباط 1910): 4-5.

27. نفس الموضع، 5 (الاقتباس الأول)، 17 (الاقتباس الثاني)، 18 (الاقتباس الثالث).

Persuasion and Coercion in Counterinsurgency Warfare
Andrew J. Birtle Ph.D.
Originally published in the English July-August 2008 Edition.